العدد : ٧٠٩
التاريخ : ٢٠٢٢/٤/١٨

إلى/ شركات الوساطة بالاوراق المالية

م/ أطلاق التداول على أسهم الشركة الوطنية للاستثمارات السياحية

نهديكم اطيب تحياتنا...

إشارة الى كتاب الشركة الوطنية للاستثمارات السياحية المرقم 118 في 2022/4/18 ومرفقه محضر أجتماع الهيئة العامة (غيرالمصدق) المنعقد بتاريخ 2022/2/20 .

سيتم إطلاق التداول على أسهم الشركة إعتباراً من جلسة الثلاثاء الموافق 2022/4/19 إستناداً إلى تعليمات رقم (2) .

مـع التقـــديـــــر.

المرفقات: محضر اجتماع الهيئة العامة .

سوق العراق للاوراق المالية الادارية IRAQ STOCK EXCHANGE ADMINISTRATION

الخبير طه احمد عبد السلام
المدير التنفيذي
٢٠٢٢/٤/١٨

نسخة منه :

- هيأة الاوراق المالية ... مع التقدير.
- الشركة الوطنية للاستثمارات السياحية بالاشارة الى كتابكم أعلاه ... مع التقدير.
- قسم الانظمة الالكترونية لاجراء اللازم... مع التقدير.
- قسم العمليات ورقابة التداول... مع التقدير.
- مركز الايداع ... مع التقدير.
- قسم العلاقات العامة للمتابعة ... مع التقدير .
- الموقع الالكتروني لسوق العراق للاوراق المالية وصفحة السوق على Facebook .

المسؤولية القانونية استنادا الى قانون (74) لسنة 2004.

((ينظم سوق العراق للاوراق المالية التعامل بأسهم الشركات المساهمة العراقية المدرجة والمسجلة في مركز الايداع العراقي ، من خلال شركات الوساطة العراقية المرخصة من قبل هيئة الاوراق المالية)) .

رؤى

محضر اجتماع الهيئة العامة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٠ للشركة الوطنية للاستثمارات السياحية والمشاريع العقارية
بغداد -المسبح محلة ٩٢٩ زقاق ١٤ بناية ١٦

بناءا على الدعوة الموجهة من قبل دائرة تسجيل الشركات بكتابهم ذي العدد (٢٥٦٢) في ٢٦ /١ / ٢٠٢٢ووفق احكام المادة ٨٧ ثانياً وثالثا من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل فقد عقدت الهيئة العامة اجتماعها في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد المصادف ٢٠٢٢/٢/٢٠ في مقر الشركة وقد حضر السيد (محمد عادل نافع- حسان احمد) كممثلين عن هيئة الأوراق المالية وحضر عن دائرة تسجيل الشركات كل من السيدين (حيدر صالح عباس وعمار جمعه حسن) ومن دون كتاب رسمي بترشيحهم كممثلين عن دائرة تسجيل الشركات حسب استعلامنا من قبل الشركة وحضر السيد جاسم كاظم جاسم ممثلا عن هيئة السياحة والسيدة سناء سعيد ممثلة عن دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي

واستنادا إلى المادة ٩٥ اولا فقد ترأس الجلسة السيد علي ياسين (رئيس مجلس الادارة) واستنادا إلى المادة ٩٥ ثانيا تم اختيار السيد رائد حارس بهنام مراقبا للجلسة والسيد احمد مصطفى فندي كاتبا لوقائع الجلسة وبالنظر لحضور من يحمل أصالة وانابة ووكالة ما مجموعه (٥,٣٦٣,٥٩٥,٥٤٨)خمسة مليار وثلاثمائة وثلاثة وستون مليون وخمسمائة وخمسة وتسعون الف وخمسمائة وثمانية واربعون سهم من اصل(٦٢٥٣١٧٥٠٢٥) سهم ستة مليارات ومائتان وثلاثة وخمسون مليون ومائة وخمسةوسبعون الف وخمسة وعشرون سهم والتي تمثل من رأس مال الشركة ما نسبته (٨٥.٧٧%) وعليه فقد تم اعلان اكتمال النصاب القانوني استناداً لأحكام المادة ٩٥ ثالثا وتم انتخاب السيد علي ياسين كرئيسا للهيئة العامة وبين مندوب ممثل الشركات بان احكام المادة (٩٣) قد تحققت باكتمال النصاب القانوني لبدء الاجتماع وان دوره ينتهي بتحقق المادة المذكورة وقد طلب السيد يقطان الذي اصر على بقاء مندوب المسجل في الاجتماع وتم البدء بمناقشة جدول الاعمال

١- مناقشة اقالة اعضاء مجلس الإدارة

٢-انتخاب اعضاء مجلس الإدارة للقطاع الخاص ٤ اصليين ومثلهم احتياط

وطلب ممثل دائرة تسجيل الشركات السيد حيدر من ممثلة دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي بيان أسباب الاقالة للهيئة العامة

وقد اوضحت السيدة سناء سعيد ان مجلس الإدارة غير منسجم ولايوجد تجانس أو توافق مع اعضاء مجلس أدارة القطاع العام خدمة للصالح العام وان هنالك اكثر من كتاب من هيئة النزاهة بخصوص العديد من المواضيع المتعلقة ببعضهم

وقد أيد ممثل هيئة السياحة السيد جاسم ماتم طرحه وان موضوع ارض الحلة معروض على هيئة النزاهة

وطلبت ممثلة دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي البدء بالتصويت على الاقالة ووجه السيد رئيس الهيئة بالبدء بالتصويت وعندما اكتمل التصويت وجه السيد رئيس الهيئة المراقب بفتح صندوق التصويت واوضح ان عدد المصوتين هو ٢٥ صوت وبعد فرز الاصوات اوضح السيد رئيس الهيئة ان عدد المصوتين للاقالة هو(٤٢٨٩٧٣٠١٨٨)سهم اربعة مليارات ومائتان وتسعة وثمانون مليون وسبعمائة وثلاثون الف ومائة وثمانية وثمانون سهم

وقام كل من السادة يقضان ومقداد ومحمود اعضاء مجلس الادارة بالقدوم الى منصة الاجتماع وقاموا بالصراخ على موظفة المساهمين بخصوص منح ممثلة دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي بطاقة تصويت

كما وانهم قاموا بالتهجم وذكر ان الفساد كله من ممثلي القطاع العام وهذا ما مثبت في التصوير والتسجيل

وأوضح السيد حيدر ممثل دائرة تسجيل الشركات للسيد رئيس الهيئة بأستبعاد بطاقة الاقالة الخاصة بدائرة التقاعد والضمان الاجتماعي كون القطاع العام لا يحق له التصويت على اقالة أعضاء مجلس الإدارة

واعترضت السيدة سناء سعيد ممثلة دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي وطالبت من ممثل الشركات ابراز المادة القانونية التي تمنع القطاع العام من التصويت على اقالة اعضاء مجلس الادارة وبالاخص ان دائرتنا تملك اكثر من(٦٦٪) من رأس مال الشركة كما وان ما سيتم استبعاده يمثل اكثر من ٨٥% من الاسهم المشاركة بالتصويت وقد تم التصويت بالاقالة وان الغاء البطاقة من صلاحية الهيئة العامة ولايحق للسيد رئيس الهيئة الغاء البطاقة ولكون الهيئة العامة لم تصوت بالابطال فهذا يعني ان قرار الاقالة قد تم اتخاذه وان المجلس الحالي مقال

كما وان ممثلة العمل قد تطرقت لشركة مصرف الناسك الاسلامي هي شركة مختلطة قد صوت فيه ممثلي القطاع العام على الانتخاب وان دائرة تسجيل الشركات لم تقم بالاعتراض وقامت بتصديق المحضر ام ان قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل ينطبق على شركات ولاينطبق على شركات أخرى

وبين ممثل دائرة تسجيل الشركات السيد حيدر انطلاقا من مبدأ من ينتخب هو من له حق الاقالة وان مصرف الناسك لم يعترض احد من المساهمين

وقد تم طرح السؤال مرة اخرى من قبل ممثلة العمل واوضح انه قد تم الاجتماع في دائرة تسجيل الشركات وتم الاتفاق ان القطاع العام لايحق له التدخل في انتخاب او اقالة اعضاء مجلس ادارة الشركة للقطاع الخاص وبناءً على ما طرحه ممثل دائرة تسجيل الشركات

قرر السيد رئيس الهيئة استبعاد بطاقة دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي من التصويت وبهذا اصبح المصوتين بدون القطاع العام مع الاقالة (١٥٥٦٧٤٥٣٨) سهم مائة وخمسة وخمسون مليون وستمائة واربعة وسبعون الف وخمسمائة وثمانية وثلاثون سهم . اما المصوتين ضد الاقالة(٤٣٣٠٨٦٨٢٧) سهم اربعمائة وثلاثة وثلاثون مليون وستة وثمانون الف وثمانمائة وسبعة وعشرون سهماً.
وبناء على عدم ادخال بطاقة دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي فيكون التصويت بعدم الموافقة على الاقالة

وقد ثبتت السيدة سناء سعيد ممثلة دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي اعتراضها على استبعاد دائرتها من التصويت واوضحت انها تحمل ممثلي دائرة تسجيل الشركات الذين حضروا الاجتماع كامل المسؤولية القانونية بالاخص ان القانون قد اوضح ان ممثل دائرة تسجيل الشركات لايحق له التدخل في قرارات الهيئة العامة وهذا عكس ما حدث بالاضافة الى انهم لم يبرزوا او يبينو اي مادة قانونية تثبت ادعائهم وان امر الاقالة صحيح في حال اعتماد البطاقة وان ما حدث هو مخالف للقانون

وعليه تم غلق المحضر في تمام الساعة الواحدة ظهرا من يوم الاحد المصادف ٢٠٢٢/٢/٢٠

كاتب الجلسة
احمد مصطفى فندي

مراقب الجلسة
رائد حارس بهنام

علي ياسين
رئيس الهيئة